

تأثير سياسات إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك (دراسة مسحية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

راما محمد زياد عرابي¹، مهني نبيل أرناؤط²

1. طالبة ماجستير في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، إدارة مالية

rama.orabi@damascusuniversity.edu.sy

2. أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، إدارة أسواق مالية

mouhanad.arnaout@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

يقوم البحث بدراسة تأثير سياسات إدارة رأس المال العامل المقاسة بكل من (نسبة الأصول المتداولة/ إجمالي الأصول IP، نسبة الالتزامات المتداولة/ إجمالي الأصول FP) على الربحية المقاسة بـ (معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE) في ظل وجود حجم البنك والرافعة المالية كمتغيرات ضابطة.

شملت عينة البحث 11 بنك تقليدي مدرج في سوق دمشق للأوراق المالية وللفترة الزمنية الممتدة من 2013 حتى 2021.

تم جمع البيانات من القوائم المالية السنوية للبنوك التقليدية ومن ثم قياس متغيرات البحث وتحليلها بالاعتماد على برنامج **Eviews 10**، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- لا يوجد تأثير معنوي لسياسة الاستثمار في رأس المال العامل IP على الربحية المقاسة بكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

2- لا يوجد تأثير معنوي لسياسة تمويل رأس المال العامل FP على الربحية المقاسة بكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

وأخيراً أوصت الدراسة بانتهاج سياسة معتدلة للتمويل والاستثمار في رأس المال العامل.

الكلمات المفتاحية: سياسات إدارة رأس المال العامل، سياسة الاستثمار في رأس المال العامل، سياسة التمويل في رأس المال العامل، الربحية، معدل العائد على الأصول.

تاريخ الإيداع: 2024/2/5

تاريخ النشر: 2024/3/24



حقوق النشر: جامعة دمشق

– سورية، يحتفظ المؤلفون

بحقوق النشر بموجب

CC BY-NC-SA

The impact of working capital management policies on bank profitability "A survey of banks listed on the Damascus securities Exchange"

Rama Mohammad Ziyad orabi¹
Mouhanad Nabil Arnaout²

1. Assistant Professor at the Faculty of Economics, Damascus University, financial markets management.

mouhanad.arnaout@damascusuniversity.edu.sy

2. Master's student at the Faculty of Economics, Damascus University, financial management.

rama.orabi@damascusuniversity.edu.sy

Abstract:

The research studies the effect of capital management policies measured by (the ratio of current assets/total assets IP, the ratio of liabilities/ total assets FP) on profitability measured by (the rate of return on assets and the rate of return on equity) in the presence of bank size and financial leverage as control variables .

The research sample included 11 traditional banks listed on the Damascus stock Exchange for the time period extending from 2013 to 2021.

Data were collected from the annual financial statements of traditional banks, and then the research variables were measured and analyzed using the Eviews 10 program.

The following results were reached:

1- There is no significant effect of the working capital investment policy on profitability as measured by both the rate of return on assets and the rate of return on equity.

2- There is no significant effect of the working capital financing policy on profitability as measured by both the rate of return on assets and the rate of return on equity.

Finally, the study recommended adopting a moderate financing and investment policy in working capital.

Keyword: Working Capital Management Policies, Investment Policy In Working Capital, Financing Policy In Working Capital, Profitability, Rate Of Return On Assets.

Received: 5/2/2024

Accepted: 24/3/2024



Copyright:Damascus

University-Syria

The authors retain the
copyright under a

CC BY- NC-SA

المقدمة (introduction):

تقسم سياسات إدارة رأس المال العامل إلى ثلاث أنواع: سياسة متحفظة، سياسة عدوانية وسياسة معتدلة، في حالة انتهاء الإدارة لسياسة رأس المال العامل المتحفظة ستفضل مخاطر منخفضة وبالتالي ستستثمر بشكل كبير في الأصول المتداولة ذات السيولة العالية؛ وستعتمد على المصادر طويلة الأجل ذات مخاطر منخفضة في تمويل الأصول المتداولة الدائمة وجزء من الأصول المتداولة المؤقتة، أما في حالة انتهاء الإدارة لسياسة رأس المال العامل العدوانية ستفضل مخاطر عالية مقابل تحقيق أرباح عالية وبالتالي ستستثمر بشكل منخفض في الأصول المتداولة والتوجه نحو استثمارات مربحة؛ وستعتمد على المصادر قصيرة الأجل ذات مخاطر عالية في تمويل الأصول المتداولة المؤقتة وجزء من الأصول المتداولة الدائمة، أما السياسة الأخيرة التي قد تنتهجها الإدارة هي السياسة المعتدلة ذات مخاطر وربحية معتدلة وبالتالي ستستثمر الإدارة بنسبة معتدلة في الأصول المتداولة؛ أما بالنسبة للتمويل ستقوم الإدارة بمقابلة الآجال أي تمويل الأصول المؤقتة بمصادر قصيرة الأجل وتمويل الأصول الدائمة والثابتة بمصادر طويلة الأجل.

الدراسات السابقة (Literature Review):

هدفت دراسة (منصور، 2023) بعنوان: "تأثير الودائع والقروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية قياسية للبنك الأهلي اليمني وبنك اليمن الدولي" إلى توضيح مدى تأثير كل من الودائع المصرفية بأشكالها الثلاثة (الجارية - التوفير - الثابتة) والقروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية.

و شملت العينة كل من البنك الأهلي اليمني، وبنك اليمن الدولي للفترة من (2012-2019).

حيث أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي فقط لودائع التوفير على كل من ROA و ROE في البنك الأهلي اليمني، وجود تأثير معنوي فقط للودائع الثابتة على كل من ROA و ROE في البنك اليمني الدولي، كما أظهرت النتائج عدم وجود أي تأثير للقروض المصرفية على أي من مؤشري الربحية ROA و ROE في كلا البنكين.

وهدفت دراسة (Mohammad, 2022) بعنوان:

"Working capital financing policies and their reflection on banking profitability in commercial banks listed in the Iraq stock exchange"

"سياسات تمويل رأس المال العامل وانعكاسها على الربحية المصرفية في البنوك التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" إلى واقع سياسات تمويل رأس المال العامل في البنوك. و شملت العينة أربع بنوك تجارية عراقية وهي بنك الائتمان، وبنك بابل، وبنك سومر، وبنك الخليج لمدة ثماني سنوات من (2014 إلى 2021) كما وأظهرت النتائج وجود تأثير لنسب تمويل رأس المال العامل قصير وطويل الأجل على مؤشرات الربحية المعتمدة في البحث، وأن المدير المالي في البنك يستطيع تحقيق الربحية المناسبة حسب مؤشرات البحث المستخدمة باتباع سياسة تمويلية معتدلة.

وهدفت دراسة (Sunardi et al , 2021) بعنوان:

"Conservative working capital policy: can it increase profitability and sustainable growth rate? "

"سياسة رأس المال العامل المتحفظة: هل يمكنها زيادة الربحية ومعدل النمو المستدام؟" إلى دراسة تأثير سياسة رأس المال العامل المتحفظة على الربحية وشملت العينة 133 شركة تصنيع في إندونيسيا خلال الفترة (2013-2018).

وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي بين سياسة الاستثمار المتحفظة وربحية الشركات أي أنه كلما زادت الأصول المتداولة زادت الربحية، كما أظهرت النتائج تأثير سلبي لسياسة التمويل قصيرة الأجل على الربحية أي أن كلما قل الدين قصير الأجل كلما زادت الربحية، بمعنى أنه كلما كانت سياسة التمويل متحفظة كلما ارتفع الربح.

كما وهدفت دراسة (بوساحة وآخرون، 2020) بعنوان: "سياسات إدارة رأس المال العامل والربحية: دليل من شركات قطاع التعدين المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2009 - 2018)" إلى اختبار أثر سياسات إدارة رأس المال العامل المتحفظة على ربحية شركات قطاع التعدين المدرجة في سوق عمان المالي وشملت العينة 10 شركات خلال الفترة (2009-2018) حيث أكدت النتائج بأن اتباع سياسة متحفظة في تمويل رأس المال العامل له أثر إيجابي على الربحية، كما أظهرت أن سياسات الاستثمار ليس لها تأثير على الربحية.

وتهدف دراسة (خضور، 2015) بعنوان: "أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية" إلى دراسة وتحليل أثر تطور الودائع في المصرف التجاري السوري على حجم الأرباح الصافية، وأثر الأزمة السورية على حجم تلك الأرباح الصافية الناتجة عن تطور حجم الودائع المصرفية لدى المصرفيتم دراسة السلسلة الزمنية الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2013 للمصرف التجاري السوري وتوصل الى وجود علاقة موجبة وقوية بين حجم الودائع (الجارية تحت الطلب - التوفير - الآجلة) على حجم الأرباح الصافية، كما أشارت النتائج إلى أن ودائع التوفير والودائع الآجلة أكثر ارتباطاً بحجم الأرباح الصافية من الودائع الجارية تحت الطلب، كما أشارت أيضاً إلى تأثير وضع المصرف التجاري السوري بالظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها سورية، وتوضح ذلك من خلال الانخفاض الكبير لحجم الودائع المصرفية ولحجم الأرباح الصافية منذ عام 2011 وحتى عام 2013. وتبحث دراسة (javid et al, 2014) بعنوان:

"Impact of working capital policy on firm's profitability: A case of Pakistan cement industry"

"تأثير سياسة رأس المال العامل على ربحية الشركة: دراسة حالة صناعة الأسمنت الباكستانية" في العلاقة بين سياسة رأس المال العامل وربحية الشركات في قطاع الأسمنت في باكستان و استخدم البحث 20 شركة أسمنت مدرجة في أسهم كراتشي خلال الفترة 2006-2011 حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين سياسة رأس المال العامل العدوانية وربحية الشركات، أي أن الشركات تعلن عن أرباح سلبية إذا اتبعت سياسة صارمة لرأس المال العامل.

وهدف دراسة (الربيعي وآخرون، 2013) بعنوان: "سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثرها في العائد والمخاطرة /دراسة تطبيقية في شركات القطاع الصناعي للفترة من 2006 إلى 2013" إلى تحليل العلاقة بين سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثر هذه السياسات في كل من العائد والمخاطرة و تم اختيار 15 شركة من 21 شركة من شركات القطاع الصناعي ولمدة 8 سنوات من 2006 إلى 2013 وهي شركات مسجلة في سوق العراق لأوراق المالية وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي اتسمت بالمجازفة في مجال رأس المال العامل كانت أكثر ارتفاعاً في عوائدها ومخاطرها.

وهدف دراسة (Vahid et al , 2012) بعنوان:

"The impact of working capital management policies on firm's profitability and value: Evidence from Iranian companies"

"تأثير سياسات إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركة وقيمتها: أدلة من الشركات الإيرانية" إلى استكشاف تأثير سياسات إدارة رأس المال العامل (السياسات العدوانية والمتحفظة) على ربحية الشركات وقيمتها حيث شملت العينة 28 شركة إيرانية مدرجة في بورصة طهران لمدة 5 سنوات من 2005 إلى 2009 وأظهرت النتائج أن اتباع سياسة استثمارية متحفظة وسياسة التمويل العدوانية لها تأثير سلبي على ربحية الشركات وقيمتها.

وسعت دراسة (Coşkun et al , 2011) بعنوان:

"Çalışma sermayesi politikalarının karlılık üzerine etkisi: Dinamik panel Uygulaması"

"تأثير سياسات رأس المال العامل على الربحية: تطبيق اللوحة الديناميكية" إلى التحقق من تأثير سياسات رأس المال العامل على ربحية الشركات فشملت العينة 74 شركة تصنيع مدرجة في بورصة إسطنبول من الفترة 1991 إلى 2005 وأظهرت النتائج أن

تطبيق سياسة الاستثمار العدوانية تمكن الشركات من زيادة ربحيتها، أي هناك علاقة إيجابية بين سياسة الاستثمار العدوانية وربحية الشركات.

وهدفت دراسة (Apuoyo , 2010) بعنوان:

"The Relationship between working capital management policies and profitability for companies Quoted at the NSE "

"العلاقة بين سياسات إدارة رأس المال العامل والربحية للشركات المقتبسة في NSE" إلى تحديد العلاقة بين سياسة إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات المدرجة في NSE وشملت العينة 55 شركة مدرجة في NSE على مدى خمس سنوات (2005-2009) حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين سياسة رأس المال العامل المتحفظة وربحية الشركات. وهدفت دراسة (Ali , 2010) بعنوان:

"Relationship between the profitability and working capital policy of Swedish companies"

"العلاقة بين الربحية وسياسة رأس المال العامل في الشركات السويدية" إلى استكشاف العلاقة بين سياسة رأس المال العامل وربحية الشركات السويدية وشملت العينة 37 شركة مدرجة في أسهم OMX ستوكهولم على مدى خمس سنوات (2004-2008) النتائج: تظهر نتائج تحليل الانحدار أن المديرين لا يستطيعون تغيير مستوى الربحية من خلال اعتماد أي من سياسات رأس المال العامل، أي أنه لا توجد علاقة بين سياسة رأس المال العامل والربحية.

نجد من الدراسات السابقة أن النتائج كانت متضاربة، فبعض الدراسات أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين سياسة رأس المال العامل الاستثمارية مع الربحية والبعض الآخر من الدراسات أكد وجود علاقة سلبية بينهما في حين أن بعض الدراسات الأخرى توصلت إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وعليه تأتي أهمية هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة في دراسة تأثير سياسات إدارة رأس المال العامل على ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مشكلة البحث:

يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي الآتي:

- هل تؤثر سياسات إدارة رأس المال العامل في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟ ومنه نشق الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل تؤثر سياسة إدارة رأس المال العامل المتحفظة في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- هل تؤثر سياسة إدارة رأس المال العامل العدوانية في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- هل تؤثر سياسة إدارة رأس المال العامل المعتدلة في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على تأثير سياسات إدارة رأس المال العامل في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على تأثير سياسة رأس المال العامل المتحفظة في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- التعرف على تأثير سياسة رأس المال العامل العدوانية في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- التعرف على تأثير سياسة رأس المال العامل المعتدلة في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أهمية البحث:

تنقسم أهمية البحث إلى:

• أهمية علمية:

يستمد البحث أهميته من عدة جوانب، أولاً من أهمية موضوع إدارة رأس المال العامل فهو من أهم المحددات الرئيسية في الربحية، ثانياً للتعرف على أي من سياسات إدارة رأس المال العامل (العدوانية - المتحفظة - المعتدلة) أكثر فعالية في تعظيم الأرباح، كما ستؤدي الدراسة الحالية إلى تحسين المعرفة وذلك من خلال تأييد أو نفي نتائج الدراسات السابقة، حيث اتفقت الدراسة الحالية وأيدت دراسة (Ali, 2010) بعدم وجود تأثير لسياسات التمويل والاستثمار في رأس المال العامل على الربحية، في حين أنها لم تتفق مع دراسة كل من (Sunardi et al, 2021) و (بوساحة وآخرون، 2020) و (Javid et al, 2014) و (Vahid et al, 2012) و (الريبيعي وآخرون، 2013) و (Coşkun et al, 2011) و (Apuoyo, 2010) و (Mohammad, 2022) بوجود تأثير لسياسات التمويل والاستثمار في رأس المال العامل على الربحية.

• أهمية عملية:

من خلال النتائج المستخلصة يتوفر لدى المديرين معلومات عن سياسات إدارة رأس المال العامل، وأي من هذه السياسات له تأثير إيجابي على الربحية، الأمر الذي سيسهم في تحسين كفاءة اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل في رأس المال العامل.

فرضيات البحث:

يسعى البحث إلى اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لسياسات إدارة رأس المال العامل في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الآتية:
- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لسياسة رأس المال العامل المتحفظة في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لسياسة رأس المال العامل العدوانية في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لسياسة رأس المال العامل المعتدلة في ربحية البنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

منهجية البحث:

قامت الباحثة بعرض الأفكار دون تحيز ومن دون تبني وجهة نظر معينة أي تم تبني الموضوعية التامة، كما أن البحث كان محايد عن المعتقدات والقيم الشخصية وذلك لتجنب التأثير على النتائج، وبالتالي قامت دراستنا على الفلسفة الوضعية positivism المناسبة لدراسة المشكلات ذات العلاقات الجدلية.

كما تم الاعتماد على الأسلوب المنهجي الاستنتاجي Deductive حيث تم عرض الدراسات السابقة والوصول منها إلى فرضيات قابلة للاختبار ومن ثم تحليلها للوصول إلى نتيجة نهائية قابلة للتعميم، أي الانطلاق من العام إلى الخاص، كما أن الأسلوب المناسب للفلسفة الوضعية هو الأسلوب الاستنتاجي.

تم الاعتماد على **المنهجية الكمية**، حيث تم جمع البيانات من القوائم المالية السنوية للبنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتفرغها واختبارها بواسطة برنامج **10 Eviews**. أما بالنسبة لاستراتيجية البحث فقد **تم الاعتماد على الاستراتيجية المسحية survey strategy** وذلك لأن العينة تتضمن كافة المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع وعينة البحث من المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبالبالغ عددها 11 بنك:

- بنك بيمو السعودي الفرنسي BBSF
- بنك سورية والخليج SGB
- المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF
- بنك سورية والمهجر BSO
- المصرف العربي-سورية ARBS
- بنك الائتمان الأهلي BASY
- بنك بيبيلوس BBS
- بنك فرنسبنك FSBS
- بنك الأردن-سورية BOJS
- بنك الشرق SHRQ
- بنك قطر الوطني QNB

حدود البحث:

تم الحصول على البيانات من القوائم المالية السنوية للبنوك التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وخلال الفترة الممتدة من عام 2013 وحتى عام 2021.

متغيرات البحث:

صنفت متغيرات البحث إلى الآتي:

- 1) المتغير التابع وهو الربحية **Profitability**: تعرف بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تم تحقيقها، وبين الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعد مقياساً للحكم على كفاءة المصرف. (الحناوي & العدي، 2022). وسيتم قياسها بواسطة: (محمد شعبان، 2021، ص:234)
 - معدل العائد على الأصول **ROA**: ويعد من أشهر المقاييس المستخدمة في قياس الربحية، ويشير إلى مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. ويقاس بقسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول.
 - ومعدل العائد على حقوق الملكية **ROE**: ويشير إلى مدى كفاءة إدارة المصرف في استغلال أموال المستثمرين في توليد الأرباح. ويقاس بقسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على حقوق الملكية.

(2) المتغير المستقل وهو سياسات إدارة رأس المال العامل **Working capital management policies**: تعرف بأنها مجموعة الطرائق والأساليب المتعلقة بالمستويات المستهدفة للاستثمار في الأصول المتداولة، وكذلك الكيفية المستهدفة لتمويل تلك الأصول. (Mohammad,2022). وسيتم قياسها من خلال النسب الآتية: (بوساحة & يحيوي، 2020)

- سياسة الاستثمار في رأس المال العامل **IP** = الأصول المتداولة / إجمالي الأصول
 - سياسة التمويل في رأس المال العامل **FP** = الالتزامات المتداولة / إجمالي الأصول
- (3) المتغيرات الضابطة والتي تشمل كل من: (محمد شعبان، 2021)
- حجم البنك: ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الفترة t .
 - الرافعة المالية: ويتم قياسها بحاصل قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول.

الإطار النظري للبحث

يتناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بسياسات إدارة رأس المال العامل والربحية.

أولاً- سياسات إدارة رأس المال العامل **Working capital management policies**:

تتضمن إدارة رأس المال العامل نوعين من السياسات المهمة التي تتطلب من الإدارة المالية الاهتمام بها وهما (سياسات الاستثمار وسياسات التمويل)، حيث تتضمن هذه السياسات هدفين رئيسيين وهما (العائد والمخاطرة)، والمقصود بالمخاطرة هي مخاطرة السيولة، لذلك فإن عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بهاتين المجموعتين من السياسات هي عبارة عن عملية مبادلة بين العائد والمخاطرة، فالقرار الذي يزيد العائد (الربحية) يكون على حساب فقدان السيولة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى كل من سياسات الاستثمار وتمويل رأس المال العامل: (Mohammad, 2022)

1. سياسات الاستثمار في رأس المال العامل **Working capital investment policies**

توجد ثلاث سياسات للاستثمار في رأس المال العامل موضحة بالشكل الآتي:

1-1- سياسة الاستثمار المتحفظة **Conservative policy**

تتبع الإدارة سياسة متحفظة للاستثمار في رأس المال العامل في حال استثمرت كمية كبيرة من الأصول المتداولة، تؤدي هذه السياسة الأمانة إلى تقادي مخاطر العسر المالي وذلك لأنها توفر قدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها عند الاستحقاق، على الرغم من المنافع المتحصلة من اتباع هذه السياسة إلا أنها تسهم بتدني مستويات الربحية وذلك لأن الاستثمار في الأصول المتداولة يتولد عنها أرباح متدنية مقارنة بالأصول الثابتة. (بوساحة وآخرون، 2020)

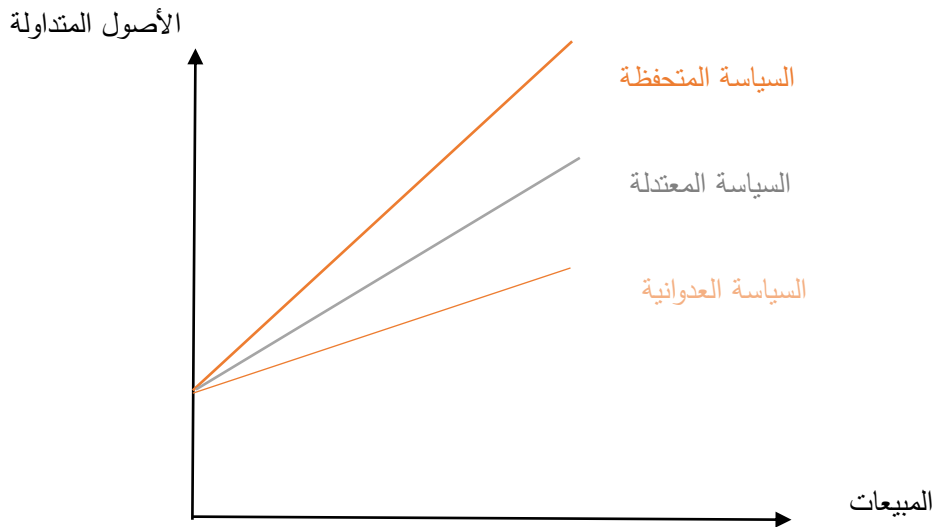
1-2- سياسة الاستثمار العدوانية **Aggressive policy**

تميل الإدارة في هذه السياسة إلى تخفيض مستوى الاستثمار في الأصول المتداولة والتوجه نحو تحقيق أرباح مرتفعة، لكن بالمقابل تتعرض الإدارة لمخاطر العسر المالي وعدم القدرة على وفاء الالتزامات عند الاستحقاق، كما أن اتباع سياسة صارمة في الائتمان يؤدي إلى فقدان العملاء. (بوساحة وآخرون، 2020)

1-3- سياسة الاستثمار المعتدلة **Moderate policy**

تقع هذه السياسة بين السياستين المتحفظة والعدوانية، أي الاستثمار بمستويات معتدلة في الأصول المتداولة وتحقيق مستويات معتدلة من الأرباح وتحمل مخاطر. (بوساحة وآخرون، 2020)

الشكل رقم (1) يوضح سياسات الاستثمار المختلفة في رأس المال العامل.



الشكل (1): سياسات الاستثمار في رأس المال العامل

المصدر: Brigham et al, 2011

الخط العلوي من الشكل يشير إلى أن المصرف ينتهج سياسة استثمار متحفظة أي يمتلك الكثير من النقد والأوراق المالية القابلة للتداول والمخزون والذمم المدينة، أما الخط الأسفل من الشكل يشير إلى أن المصرف ينتهج سياسة استثمار عدوانية أي يمتلك كمية قليلة من الأصول المتداولة، أما السياسة المعتدلة تقع بين السياستين المتحفظة والعدوانية أي أن المصرف يمتلك كمية معتدلة من الأصول المتداولة.

2- سياسات تمويل رأس المال العامل Working capital financing policy:

تتعدد مصادر التمويل المتاحة أمام المصرف وتقسّم إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل ومصادر تمويل طويلة الأجل، عادة ما تكون مصادر التمويل قصيرة الأجل أقل تكلفة من المصادر طويلة الأجل، وذلك لأن أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل أقل من أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل، لكن في المقابل إن المصادر طويلة الأجل ذات مخاطر منخفضة فهي تسمح للمصرف بتأمين تكلفه أموالها على مدى فترة من الزمن، في حين أن المصادر قصيرة الأجل تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي وعدم القدرة على توفير الأموال اللازمة عند تاريخ الاستحقاق.

(Gitman & Zutter, 2015)

توجد ثلاث سياسات للتمويل في رأس المال العامل تختلف عن بعضها البعض في مدى ميل الإدارة في تحمل المخاطر والمتمثلة في: السياسة المتحفظة، السياسة العدوانية والسياسة المعتدلة.

1-2- سياسة التمويل العدوانية Aggressive policy:

في ظل سياسة التمويل العدوانية تميل الإدارة إلى تحمل مخاطر عالية لتحقيق أرباح عالية، أي أنها ستعتمد على مصادر التمويل قصيرة الأجل ذات المخاطر العالية في تمويل الأصول المتداولة المؤقتة وجزء من الأصول الدائمة أو جميعها، أما الأصول الثابتة يتم تمويلها من خلال مصادر تمويل طويلة الأجل. (بوساحة & يحيياوي، 2020)

2-2- سياسة التمويل المتحفظة Conservative policy:

في ظل سياسة التمويل المتحفظة لا تميل الإدارة إلى تحمل مخاطر عالية أو تحقيق أرباح عالية، أي أنها ستعتمد على مصادر التمويل طويلة الأجل ذات المخاطر المنخفضة في تمويل أصولها الثابتة والأصول المتداولة الدائمة وجزء من الأصول المتداولة المؤقتة، أما الجزء المتبقي من الأصول المتداولة المؤقتة يتم تمويله من خلال مصادر تمويل قصيرة الأجل. (بوساحة & يحيياوي، 2020)

3-2- سياسة التمويل المعتدلة Moderate policy:

في ظل سياسة التمويل المعتدلة تقوم الإدارة على مبدأ مقابلة الآجال، أي مقابلة آجال الأصول مع آجال الالتزامات، وبالتالي ستمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة الدائمة بمصادر طويلة الأجل في حين أن الأصول المتداولة المؤقتة ستمول بمصادر قصيرة الأجل. (الربيعي & الجرجري، 2013)

ثانياً- الربحية **profitability**

تعد الربحية هدفاً أساسياً لجميع المؤسسات، وأمرًا ضرورياً لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضاً أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، لذا نجد أن جهد كبير من الإدارة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر. (الحناوي & العدي، 2022، ص: 279)

وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، وتعد الربحية هدفاً ومقياساً للحكم على كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموارد المختلفة على مستوى الوحدة الكلية والوحدات الجزئية. (المعاينة، 2023، ص: 62)

1- أهمية الربحية:

تتمثل أهمية الربحية في القطاع المصرفي بالنقاط التالية: (حميد، 2024، ص: 63)

- تعتبر الربحية من الأسباب المهمة في وجود واستمرارية المؤسسات بشكل عام والمصارف بشكل خاص.
- تعتبر الربحية من المحددات الرئيسية في النمو وعملية التوظيف.
- تساهم في تحسين وزيادة التدفق النقدي في المصارف.
- تشير الربحية إلى نجاح إدارة المصرف في إدارة أمواله المتاحة، وبالتالي تعتبر من المؤشرات المهمة بالنسبة للمستثمرين.
- تبين لنا الربحية جودة إدارة المصرف للمخاطر والمعوقات لتعزيز موقفه التنافسي في السوق المصرفي.

2- العوامل المؤثرة في ربحية المصارف:

هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية المصارف، ويمكن إيجازها على النحو الآتي: (المعاينة، 2023، ص: 63)

- العوامل الخارجية: هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر في ربحية المصارف ومنها:
 - عوامل سياسية: يؤثر مستوى الاستقرار السياسي في الدولة على سياسات المصارف فيما يتعلق بإدارة أصولها والتزاماتها، وبالتالي فإن ذلك يؤثر في ربحيتها.
 - عوامل قانونية: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامة المصارف المالية ولحماية أموال المودعين.
- العوامل الداخلية: من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف:
 - هيكل الودائع: تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في تمويل نشاطاتها الاستثمارية المختلفة وذلك في سبيل تحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح.
 - حجم المصرف وإدارته: يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من أصول أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكل حجم المصرف يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف صغيرة الحجم مقارنة مع المصارف كبيرة الحجم.

3- مقاييس الربحية Profitability Measurement

يتم قياس الربحية وتحليلها بواسطة مجموعة من المؤشرات المالية والتي يمكن عرض أبرزها على الشكل الآتي:

a. **معدل العائد على الأصول Return on Assets**: يعد من أكثر المعايير المعترف بها لقياس الربحية والأداء المالي، وهو نسبة توضح مقدار مساهمة الأصول في تحقيق صافي ربح بعد الضريبة، وارتفاع هذا المعدل يعتبر مؤشر جيد لكفاءة الإدارة في استثمار مواردها، ويحسب من خلال قسمة صافي الربح على مجموع الأصول. (الحناوي & العدي، 2022، ص:280)

b. **معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity**: يقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المصرف وتحملهم للمخاطر، وارتفاع هذا المعدل مؤشر جيد لكفاءة الإدارة في تحقيق عائد مرضي للملاك، ويحسب من خلال قسمة صافي الربح على مجموع حقوق الملكية. (الحناوي & العدي، 2022، ص:280)

c. **معدل العائد على الودائع Rate of Return on Deposits**: يشير إلى مدى قدرة المصرف على تكوين الأرباح من ودايعه، ويستخدم لقياس مدى نجاح الإدارة في توليد الأرباح من الودائع التي استطاعت الحصول عليها، ويحسب من خلال قسمة صافي الربح على مجموع الودائع. (Mohammad, 2022)

d. **معدل العائد على الأموال المتاحة Rate of Return on Resources**: تشير هذه النسبة إلى قياس مدى إمكانية المصرف على توليد العوائد من توظيف الموارد المالية المتمثلة (بالودائع وحقوق الملكية) في تمويل الأصول، إن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى كفاءة الإدارة في استغلال مواردها بطريقة صحيحة، أما انخفاضه فيدل على أن الموارد المالية تتزايد بمعدل يزيد على معدل زيادة صافي الأرباح، ويحسب بقسمة صافي الربح على مجموع الودائع وحقوق الملكية. (سعيد & حسين، 2022)

الإطار العملي للبحث:

يأتي هذا البحث لدراسة أثر سياسات إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق لأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2021 وذلك من خلال قياس المتغيرات واختبار الفرضيات والتوصل منها إلى النتائج النهائية.

أولاً- التوصيف الإحصائي لمتغيرات البحث Statistical description of the research variables

يوضح الجدول رقم (1) الآتي التوصيف الإحصائي لمتغيرات البحث

الجدول (1): التوصيف الإحصائي لمتغيرات البحث

L	BS	ROE	ROA	IP	FP	
0.760555	25.34929	0.184925	0.064722	0.974019	0.760413	Mean
0.988786	28.03729	0.838955	0.482114	1.000000	0.988786	Maximum
0.207732	23.54368	-2.609091	-0.125783	0.922448	0.207732	Minimum
0.182841	0.899282	0.433420	0.100995	0.015084	0.182822	Std. Dev.
99	99	99	99	99	99	Observatio

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول رقم (1) ما يلي:

- المتوسط الحسابي لنسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول FP بلغ 0.76 وهي نسبة عالية تشير إلى أن المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق لأوراق المالية تعتمد بشكل أساسي على التمويل قصير الأجل وهذا

- يعني أن المصارف تنتهج سياسة عدوانية في تمويل رأس المال العامل، وتفاوتت هذه النسبة بين حد أعلى بلغ 0.99 وحد أدنى بلغ 0.21 بانحراف معياري قدره 0.18.
- المتوسط الحسابي لنسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول IP بلغ 0.97 وهي نسبة مرتفعة تشير إلى استثمار المصارف بنسبة مرتفعة في الأصول المتداولة مقارنة بالأصول الثابتة وهذا يعني أن المصارف التقليدية تنتهج سياسة متحفظة للاستثمار في رأس المال العامل، وتفاوتت هذه النسبة بين حد أعلى بلغ 1 وبين حد أدنى بلغ 0.92 بانحراف معياري قدره 0.02.
 - المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول ROA بلغ 0.06 تتفاوت هذه النسبة ما بين حد أعلى بلغ 0.48 وحد أدنى بلغ -0.13.
 - المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية ROE بلغ 0.18 تفاوتت هذه النسبة ما بين حد أعلى بلغ 0.84 وحد أدنى بلغ -2.61.
 - المتوسط الحسابي لحجم المصرف BS بلغ 25.35 تتفاوت هذه النسبة ما بين حد أعلى بلغ 28.04 وحد أدنى بلغ 23.54.
 - المتوسط الحسابي للرافعة المالية L بلغ 0.76 تتفاوت هذه النسبة ما بين حد أعلى بلغ 0.99 وحد أدنى بلغ 0.21.

ثالثاً - مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث:

يدرس الجدول رقم (2) حالة وجود ارتباط قوي بين المتغيرات، فإذا بلغ معامل الارتباط أكثر من 0.7 يعني ذلك وجود مشكلة ارتباط قوية.

الجدول رقم (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث

L	BS	ROE	ROA	FP	IP	
					1	IP
				1	-0.04	FP
			1	-0.61	0.15	ROA
		1	0.61	-0.26	0.09	ROE
	1	0.41	0.36	-0.08	0.45	BS
1	-0.08	-0.26	-0.61	0.99	-0.04	L

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- وجود ارتباط طردي ضعيف بين نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول IP مع معدل العائد على الأصول ROA حيث بلغ معامل الارتباط 0.15.
- وجود ارتباط طردي ضعيف بين نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول IP مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE حيث بلغ معامل الارتباط 0.09.
- وجود ارتباط عكسي متوسط بين نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول FP مع معدل العائد على الأصول ROA حيث بلغ معامل الارتباط -0.61.
- وجود ارتباط عكسي ضعيف بين نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول FP مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE حيث بلغ معامل الارتباط -0.26.

رابعاً - عرض نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج Panel

وفق نتائج الاختبارات سيتم اختيار النموذج الأمثل من بين ثلاث نماذج: نموذج تجميعي، نموذج ثابت والنموذج العشوائي.

أولاً- اختبار LM للاختيار بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت والعشوائي وذلك باختبار الفرضيات الآتية:

H0: الفرضية الصفرية: النموذج التجميعي.

H1: الفرضية البديلة: النموذج الثابت والنموذج العشوائي.

وفي حال رفض الفرضية الصفرية نقوم بالاختبار الثاني وهو اختبار Hausman بهدف الاختيار بين نموذج التأثير

الثابت ونموذج التأثير العشوائي وذلك باختبار الفرضيات الآتية:

H0: الفرضية الصفرية: نموذج التأثير العشوائي.

H1: الفرضية البديلة: نموذج التأثير الثابت.

1) نتائج اختيار النموذج الأمثل لأثر سياسات إدارة رأس المال العامل على الربحية مقاسة بمعدل العائد على

الأصول ROA:

يوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار LM.

الجدول (3): نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	6.190827	Prob. F(2,92)	0.0030
Obs*R-squared	11.74329	Prob. Chi-Square(2)	0.0028

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 03/10/24 Time: 16:29

Sample: 1 99

Included observations: 99

Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ أن قيمة الاحتمال أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وللاختيار بين نموذج

التأثير الثابت والعشوائي نقوم باختبار Hausman.

يوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار Hausman.

الجدول (4): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	14.709861	4	0.0053

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ أن قيمة الاحتمال أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن النموذج الأمثل هو نموذج التأثير الثابت الموضح بالجدول رقم (5):

الجدول (5): مخرجات نموذج التأثير الثابت

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 03/10/24 Time: 16:33
Sample: 2013 2021
Periods included: 9
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 99

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FP	4.628513	6.518313	0.710078	0.4796
IP	0.390130	0.697377	0.559426	0.5774
BS	0.031805	0.014305	2.223321	0.0289
L	-5.269688	6.513221	-0.809075	0.4208
C	-0.633214	0.685276	-0.924028	0.3581

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.544883	Mean dependent var	0.064722
Adjusted R-squared	0.469030	S.D. dependent var	0.100995
S.E. of regression	0.073593	Akaike info criterion	-2.241815
Sum squared resid	0.454934	Schwarz criterion	-1.848615
Log likelihood	125.9698	Hannan-Quinn criter.	-2.082726
F-statistic	7.183429	Durbin-Watson stat	1.592705
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- نجد أن قيمة **R-squared** بلغت 0.54، هذه النسبة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر 54% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على الأصول، أما النسبة المتبقية 46% تفسرها متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج، وهي نسبة تفسير جيدة.
- نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية **t (prob)** للمتغير **IP** يساوي (0.58) وهي أعلى من 0.05 وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لسياسة الاستثمار في رأس المال العامل على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول، وكذلك الأمر بالنسبة للمتغير **FP** فنجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.48) وهي أعلى من 0.05 وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لسياسة تمويل رأس المال العامل على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ali, 2010) بعدم وجود تأثير لسياسات إدارة رأس المال العامل على الربحية.
- نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية **t (Prob)** للمتغير **BS** (حجم البنك) يساوي (0.03) وهي أقل من 0.05 وبالتالي يوجد تأثير معنوي إيجابي لحجم البنك على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول، في حين أن القيمة الاحتمالية للمتغير **L** (الرافعة المالية) تساوي (0.42) وهي أعلى من 0.05 وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي للرافعة المالية على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول.

- نجد أن المعنوية الإجمالية للنموذج (F – Statistic) تساوي (0.0000) وهي أقل من 0.01 أي أن النموذج له معنوية إحصائية كلية ومقبول إحصائياً.

(2) نتائج اختبار النموذج الأمثل لأثر سياسات إدارة رأس المال العامل على الربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE:

يوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار LM.

الجدول (6): نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	14.98226	Prob. F(2,92)	0.0000
Obs*R-squared	24.32254	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 03/10/24 Time: 17:19

Sample: 1 99

Included observations: 99

Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ أن قيمة الاحتمال أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وللاختبار بين نموذج

التأثير الثابت والعشوائي نقوم باختبار Hausman.

يوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار Hausman.

الجدول (7): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	7.236447	4	0.1239

Cross-section random effects test comparisons:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ أن قيمة الاحتمال أعلى من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية، أي أن النموذج الأمثل هو نموذج التأثير العشوائي الموضح بالجدول رقم (8):

الجدول (8): مخرجات نموذج التأثير العشوائي

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 03/10/24 Time: 17:23				
Sample: 2013 2021				
Periods included: 9				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 99				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IP	-1.910766	3.015095	-0.633733	0.5278
FP	14.54001	31.46152	0.462152	0.6450
BS	0.212588	0.050500	4.209635	0.0001
L	-15.14630	31.45688	-0.481494	0.6313
C	-2.879725	2.677539	-1.075512	0.2849
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.101759	0.0701
Idiosyncratic random			0.370615	0.9299
Weighted Statistics				
R-squared	0.231348	Mean dependent var		0.142737
Adjusted R-squared	0.198639	S.D. dependent var		0.421075
S.E. of regression	0.376941	Sum squared resid		13.35596
F-statistic	7.072996	Durbin-Watson stat		1.525523
Prob(F-statistic)	0.000051			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.224489	Mean dependent var		0.184925
Sum squared resid	14.27684	Durbin-Watson stat		1.427124

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- نجد أن قيمة **R-squared** بلغت 0.23، هذه النسبة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر 23% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على حقوق الملكية، أما النسبة المتبقية 77% تفسرها متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج، وهي نسبة تفسير ضعيفة.
- نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية **t (prob)** للمتغير **IP** يساوي (0.53) وهي أعلى من 0.05 وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لسياسة الاستثمار في رأس المال العامل على الربحية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك الأمر بالنسبة للمتغير **FP** فنجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.65) وهي أعلى من 0.05 وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي لسياسة تمويل رأس المال العامل على الربحية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ali, 2010) بعدم وجود تأثير لسياسات إدارة رأس المال العامل على الربحية.
- نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية **t (Prob)** للمتغير **BS** (حجم البنك) يساوي (0.0001) وهي أقل من 0.05 وبالتالي يوجد تأثير معنوي إيجابي لحجم البنك على الربحية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية، في حين أن

- القيمة الاحتمالية للمتغير L (الرافعة المالية) تساوي (0.63) وهي أعلى من 0.01 وبالتالي لا يوجد تأثير معنوي للرافعة المالية على الربحية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.
- نجد أن المعنوية الإجمالية للنموذج (**Statistic - F Prob**) تساوي (0.0001) وهي أقل من 0.01 أي أن النموذج له معنوية إحصائية كلية ومقبول إحصائياً.

النتائج والتوصيات:

النتائج التي تم التوصل إليها:

- 1- لا يوجد تأثير معنوي لسياسة الاستثمار في رأس المال العامل **IP** على الربحية المقاسة بكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- 2- لا يوجد تأثير معنوي لسياسة التمويل في رأس المال العامل **FP** على الربحية المقاسة بكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- 3- يوجد تأثير معنوي إيجابي لحجم البنك على الربحية المقاسة بكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

التوصيات:

- 1- بناءً على النتيجة التي تم التوصل إليها بعدم وجود تأثير لسياسة الاستثمار في رأس المال العامل على الربحية، توصي الدراسة باتباع سياسة استثمار معتدلة في رأس المال العامل، أي الاحتفاظ بمستويات معتدلة من الأصول المتداولة.
- 2- بناءً على النتيجة التي تم التوصل إليها بعدم وجود تأثير لسياسة تمويل رأس المال العامل على الربحية، توصي الدراسة باتباع سياسة تمويل معتدلة، أي الأصول المتداولة يتم تمويلها بمصادر تمويل قصيرة الأجل، والثابتة يتم تمويلها بمصادر تمويل طويلة الأجل وحقوق الملكية.
- 3- إن الدراسة الحالية تمت على قطاع واحد وهو قطاع البنوك، لذلك من الصعب تعميم النتائج، ولذلك توصي الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية على قطاعات أخرى غير البنوك.
- 4- كما توصي الدراسة بإعادة اختبار الدراسة باستخدام متغيرات أخرى غير مستخدمة في هذا البحث، وبسلسلة زمنية أطول.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

قائمة المراجع العربية

• المجالات الجامعية:

- 1- الحناوي، أنس الدين. العدي، إبراهيم. (2022). أثر الضرائب المؤجلة في ربحية المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية. 38(4): 263-299.
- 2- الربيعي، حاكم محسن الربيعي. الجرجري، زهراء جاراالله حمو. (2013). سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثرها في العائد والمخاطرة /دراسة تطبيقية في شركات القطاع الصناعي للفترة من 2006 إلى 2013. المجلة العراقية للعلوم الإدارية. 12(48): 138-168.
- 3- المعايطه، وسام عبد الحميد كريم. (2023). أثر هيكل التمويل على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2010-2019). مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية. 38(3): 47-80.
- 4- بوساحة، فائزة. يحيوي، نعيمة. (2020). سياسات إدارة رأس المال العامل والربحية: دليل من شركات قطاع التعدين المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2009-2018). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. 14(2): 471-490.
- 5- حميد، طيبة ماجد. (2024). اثر العوامل الداخلية في ربحية وكفاءة المصارف التجارية. مجلة كلية التراث الجامعة. 1(38): 60-69.
- 6- خضور، حسام. (2015). أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. 37(4): 379-400.
- 7- سعيد، بلال نوري. حسين، عقيل مشعان. (2022). تقييم المحددات الداخلية للربحية المصرفية وتأثيرها في الشركات المساهمة - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الريادة للمال والأعمال. 3(2): 298-312.
- 8- محمد شعبان، محمد رمضان. (2021). أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. مجلة التجارة والتمويل. 41(4): 205-256.
- 9- منصور، بشرى يحيى. (2023). تأثير الودائع والقروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية قياسية للبنك الأهلي اليمني وبنك اليمن الدولي. مجلة جامعة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية. 6(2): 253-281.

المراجع الأجنبية

• المجلات الجامعية:

- 1- Coşkun, E. Kök, D. (2011). Çalışma sermayesi politikalarının karlılık üzerine etkisi: Dinamik panel Uygulaması. EGE Academi Review. 11 (special issue): 75-85.
- 2- Javid, S. Zita, V. P. M. (2014). Impact of working capital policy on firm's profitability: A case of Pakistan cement industry. Research journal of Finance and Accounting. 5(5): 2222-2847.
- 3- Mohammad, R. A. (2022). Working capital financing policies and their reflection on banking profitability in commercial banks listed in the Iraq stock exchange. World Economics & Finance Bulletin (WEFB). Vol. 6: 65-76.
- 4- Sunardi, S. Pertiwi, A. A. P. Supramono, S. (2021). Conservative working capital policy: can it increase profitability and sustainable growth rate?. Turkish journal of computer and mathematics education. 12(3): 5630-5637.
- 5- Vahid, T. K. Mohsen, A. K. Mohammadreza. E. (2012). The impact of working capital management policies on firm's profitability and value: Evidence from Iranian companies. International Research journal of Finance and Economics. 88(88): 155- 162.
- 6- Al-Hanawi, Anas Al-Din. Al-Adi, Ibrahim. (2022). The impact of deferred taxes on the profitability of banks " The Impact of deferred taxes on the profitability of banks "An applied study on traditional banks listed on the Damascus market". Damascus University Journal of Economic and Political Sciences. 38(4): 263-299.

• الكتب

- 1- Brigham, E. F. and Ehrhardt, M. C. (2011). Financial Management Theory and Practice. thed. United States of America. Thomson South – Westren, 1-1186.
- 2- Gitman, L. J., Zutter, C. J. (2015). Principles of managerial finance. 14thed, 1- 928.

• الرسائل الجامعية

- 1- Ali, W. (2010). Relationship between the profitability and working capital policy of Swedish companies. Master. Umea university.
- 2- Apuoyo, B. O. (2010). The Relationship between working capital management policies and profitability for companies Quoted at the NSE. Master. Business Administration, University of Nairobi.